بنسبة ٣٪.. ارتفاع اعتمادات النفقات الإدارية في موازنة عام ٢٠٢٤

استخدام النُظم الخبيرة لتخفيف عجز الموازنة..

سياسات اقتصادية وقراءات مستقبلية لواقع الإيرادات ومعدل الإنفاق

■ بارعة جمعة

ترجمة حقيقية لواقع الاقتصاد، تعكس مدى قدرته على التوازن في معدلات النمو والإنفاق، تترجمها الموازنة العامة للدولة، بأرقام توضح حجم الأموال المرهونة لكل قطاع، إلا أن ما يحصل اليوم من عجز يتم تحمليه لتخفيف معدل الإنفاق، بات يشكل عجزاً إضافياً وبالتالي تأزم الوضع المعيشي وتراجع معدلات النمو المحلي، وارتفاع معدلات البطالة يُقابلها ضعف القدرة الشرائية للمواطن.. هي أزمات مُتلاحقة أفرزت الكثير من الظواهر السلبية في المجتمع، فماذا عن توقعات النشاط الاقتصادي للعام المُقبل ٢٠٢٥؟

رشا سيروب

زهير تيناوي

فجوة كبيرة

عادةً ما يلجأ الاقتصاديون لمبدأ المُقارنات لما فيه من تبيان لمعدلات النمو والتراجع بين نسب تُعد الأكثر تأثيراً فيما لو لم يتم النظر إليها، من هنا انطلقت الباحثة الاقتصادية الدكتورة رشا سيروب في وضع النقاط الأولى في تحليلها للواقع الاقتصادي، من منظور الإيرادات ومعدلات الإنفاق، آخذةً بكل منهما للتحليل وفق مؤشرات اقتصادية، لإثبات العجز الحاصل والفجوة الكبيرة بين الطرفين، ولا سيما أن موازنة عام ٢٠٢٣، أظهرت الفارق الكبير بين الحالتين، ليبلغ إجمالي العجز المُقدر نسبة ٩٣,٥بالمئة، بالمقابل نجد أن هناك ارتفاعاً بسعر صرف الدولار ٢٨٣,٣٣بالمئة.

مبررات التضخم

حالةٌ من الاعتراف المترافق مع التبرير، تلجأ إليه الحكومة في كل مرة تخاطب بها المواطن، مذكرةً إياه بضخامة عجز الموازنة العامة للدولة، عازيةً الأمر وفق رؤية د.سيروب إلى الكتلة المالية الضخمة للإنفاق العام، وبالتحديد كتلة الرواتب والأجور والدعم الاجتماعي «مساهمة الدولة في تثبيت الأسعار»، وعليه وتحت شعار «ترشيد الإنفاق العام وتحسين المستوى المعيشي للمواطن وتوزيع الدعم إلى مستحقيه»، قامت الحكومة الحالية بتخفيض اعتمادات الإنفاق على الرواتب والأجور والدعم الاجتماعي من ٥٣,٤بالمئة نسبة إلى إجمالي الإنفاق العام في العام ٢٠٢٢ (أول موازنة للحكومة الحالية) لتصل إلى ٣٠,٤٢بالمئة في موازنتها الثالثة (موازنة العام ٢٠٢٤)، علماً أن اعتمادات النفقات الإدارية ارتفعت من ٧,٦بالمئة في العام ٢٠٢٢ لتصل إلى ١٠,٢بالمئة في العام ٢٠٢٤.

من هنا تجد د.سيروب أن حصر المشكلة في جانب الإنفاق العام فقط، يُغفل عنصراً مهماً لا يقل أهمية، ألا وهو الإيرادات العامة؛ فالتعريف الشامل للموازنة العامة للدولة يقول إنها عبارة عن عملية توازن بين النفقات والإيرادات، وبالتالي فإن انخفاض الإيرادات العامة– إلى جانب عدم الكفاءة في الإنفاق العام – هو جوهر المشكلة برأيها، التي بدت ضمن ثلاثة محاور رئيسية ضمن قراءتها وعلى رأسها كفاءة النظام الضريبي، الذي في حال أردنا معرفة كفاءته، علينا في البداية قراءة ومعرفة نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ليتبين لنا أن هذه النسبة في سورية في أدنى مستوياتها مقارنة بدول أخرى، حيث انخفضت من ١٣,٨بالمئة في العام ٢٠١٠ إلى ٥,٥بالمئة في العام ٢٠٢٢، علماً أن هذه النسبة تبلغ ١٤بالمئة في مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض (سورية إحدى هذه الدول)، في حين ترتفع هذه النسبة في الدول المتقدمة، في حين بلغت في الولايات المتحدة الأميركية ٢٨بالمئة بالمتوسط، و٣٤بالمئة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و٢٠بالمئة في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، ووفقاً للبنك الدولي فإن الإيرادات الضريبية التي تتجاوز ١٥بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي تشكل عاملاً رئيسياً للنمو الاقتصادي والحد من الفقر في أي دولة من الدول.

غياب التحصيل الضريبي

أسباب متكاملة من حيث الخطورة والكفاءة في حال تم النظر إليها، لنجد أن مسألة التهرب الضريبي وفق توصيف د.سيروب من الأسباب الرئيسية أيضاً، على الرغم من استمرار تأكيد البيانات المالية للحكومات المتعاقبة على مخاطر تراجع التحصيلات الضريبية، إلا أنها وللأسف تعاملت بشكل سطحي مع النظام الضريبي، بعدم اللجوء لحلول جذرية للمشكلة، والاكتفاء بإجراء بعض التعديلات المجتزأة على ضريبة الدخل، وعلى وجه الخصوص ضريبة الرواتب والأجور والضرائب على الأرباح الحقيقية، التي لا تزال الوعود بتطبيقها قائمة حتى اليوم وفق تأكدات المالية لنا سابقاً، لكن اليوم مازلنا نفتقد محاولة جدّية لتوسيع القاعدة الضريبية، والوصول إلى أفراد أو مؤسسات تحقق إيرادات جيّدة نسبياً ولا تُسهم في الإيرادات الضريبية، بما يعكس حجم نشاطها الحقيقي، حيث لم تتجاوز نسبة ضريبة الأرباح ٢بالمئة– من الناتج المحلي الإجمالي، رغم أن حصتها من الناتج تجاوزت ٨٥بالمئة، فضلاً عن أن ضريبة رؤوس الأموال المتداولة وضريبة ريع العقارات.

(ضريبة الثروة) بقيت عند مستويات خجولة جداً مقارنة بحجم الثروات التي يتم تحريكها وتداولها، وهي أقل بكثير من الضريبة على الرواتب والأجور، ما يعكس تحيز النظام الضريبي لمصلحة رأس المال على حساب قوة العمل.

كل ما تم ذكره آنفاً يقودنا لنتيجة مفادها ضرورة النظر إلى هيكل النظام الضريبي، الذي عدته د.سيروب السبب الرئيس الثالث في حل المشكلة، حيث إن الجزء الأكبر من الإيرادات الضريبية متأتية من الضرائب غير المباشرة (كالرسوم الجمركية ورسم الإنفاق الاستهلاكي)كما، شكّلت هذه الضرائب أكثر من ٥٠بالمئة من إجمالي الإيرادات الضريبية، ما يعني أن المواطنين والأسر الأقل دخلاً يقع على عاتقهم العبء الأكبر من الضرائب كنسبة من إجمالي دخولهم، وخاصة أن هذه الشريحة من المجتمع يشكل الاستهلاك لديها معظم دخلها، وباعتبار أن أصحاب الثروات والدخول لا يمكن تحميلهم العبء المستحق، إلا من خلال ضرائب مباشرة، هذا يعني أن النظام الضريبي بهيكليته الراهنة يعاقب الشرائح الأقل دخلاً ويُسهم في زيادة حدّة اللامساواة بين الأكثر غنى والأكثر فقراً، وبالتالي عدم تحقيق العدالة الضريبية التي تعد أحد أهم أهداف الحكومة.

أملاك الدولة

أحد أهم أدوات النهوض بالاستثمارات، حيث إنها وحتى اليوم لا يتم استثمار سوى جزء بسيط منها، لا يتعدى ٦٠بالمئة، لتغدو فكرة استثمار الأملاك العامة للدولة من الحلول الناجعة في رفد الخزينة العامة للدولة، بصفتها مورداً خصباً ومهماً برأي د.سيروب، في وقت لم تحظَ فيه هذه الأملاك بالعناية والاهتمام الكافيين من الحكومات المتعاقبة، حيث إن حجم الإيرادات من أملاك الدولة واستثماراتها العامة لم تتعدَّ خمسة بالألف (٠,٥بالمئة) من الإيرادات الجارية، وهذا يدل على ضعف شديد في إدارة هذه الأموال العامة، بالرغم من تأكيدات السيد الرئيس بشار الأسد في لقائه مع الاقتصاديين ضرورة الاستثمار بها.

وبالطبع، لا يخفى على أحد الفساد، حيث إن بعض ملفات الفساد التي رشحت على وسائل الإعلام تكشف حجم الهدر الكبير في الموارد العامة للدولة.

ترشيد الإنفاق العام

قد يسهم إلى حد ما في تخفيض العجز على المدى القصير، خفض الإنفاق العام في تقليل حجم العجز على المدى القصير، إلا أن استمرار هذا النهج دون معالجة جذرية لجانب الإيرادات سيؤدي إلى نتائج عكسية على المدى الطويل برأي د.سيروب، فالمعادلة باتت واضحة، ضعف الإيرادات العامة للدولة يعني إضعاف الخدمات العامة الأساسية، كالخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات الضرورية التي تُقدمها الحكومة للمواطنين، ما يُؤثر سلباً في مستوى معيشتهم ورفاهية المجتمع، وإلى ارتفاع معدلات البطالة أيضاً، وبالتالي يؤدي خفض الإنفاق إلى تقليص فرص العمل في القطاع العام، وتفاقم مشكلة البطالة مجدداً، الذي يقود بدوره إلى إعاقة النمو الاقتصادي وخفض الاستثمارات العامة نتيجةً لسياسة «ترشيد الإنفاق» وفي النهاية الوصول إلى نتيجة وهي إعاقة النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

حلول جذرية

ما تم عرضه من توصيف للمشكلة والأسباب يفرض البحث في الحلول، ولكن بالتأكيد الجذرية منها، التي تعالج السبب ولا تكتفي بعرضه فقط للمواطن، هي نقاطٌ استعرضتها الباحثة الاقتصادية د.رشا سيروب، تعد الحل الأمثل لمشكلة عجز الموازنة، ما يتطلب نهجاً مُتكاملاً يُعالج جذور المشكلة وهي ضعف الإيرادات العامة عبر مراجعة المنظومة الضريبية، توسيع القاعدة الضريبية، تحسين كفاءة عملية الجباية، ومكافحة التهرب الضريبي.

لكن علينا ألا نُغفل أهمية تنمية الموارد غير الضريبية أيضاً، من خلال زيادة الاستثمارات الحكومية في المشروعات المُدرة للدخل، وتحسين إدارة الأصول العامة، واللجوء لترشيد الإنفاق العام لكن بعقلانية، عبر إعادة توزيع الأولويات بإعطاء الأولوية للإنفاق على البنود الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، وخفض الإنفاق على السلع والخدمات غير الضرورية كالإنفاق الإداري، وتحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال الشفافية في تطبيق مبادئ الشراء الحكومي، ومكافحة الفساد والهدر في الإنفاق العام.

هــو نهجٌ مُتكامــل، سيُســاهم في تحقيق خفض حقيقي ومستدام لعــجز الموازنة من دون الإضرار بالخدمات العامة أو رفاهية المواطنين، حيث إن معالجة مشكلة عجز الموازنة في سورية، تتطلب رؤية ثاقبة واستراتيجية شاملة تتجاوز تبسيطات «ترشيد الإنفاق»، من خلال تعزيز الإيرادات العامة وترشيد الإنفاق بعقلانية، يمكن لسورية تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة لمصلحة جميع المواطنين.

مطلب حيوي

موضوع الإصلاح الضريبي كان ولا يزال مطلباً حيوياً للسلطة التشريعية، كما أنه مطلب للسلطة التنفيذية أيضاً لمقابلة عجوزات الموازنة التي تزداد كل عام برأي عضو لجنة الموازنة العامة في مجلس الشعب زهير تيناوي، مبيناً التحدي الكبير الذي يواجه الحكومة سنوياً، لتخفيض عجز الموازنة، عبر خطوات تخطوها وزارة المالية لتحسين واقع عمل الإدارة الضريبية وتوسيع قاعدة المكلفين وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي وإعادة تصنيف بيانات الموازنة العامة، وفي هذا المضمار تبرز ضرائب الدخل كأحد أهم الموارد المحلية، لكنه انعكس سلباً على معيشة المواطن، ولا شك أن الحاجة باتت ضرورية لإيجاد نظام ضريبي عادل برأي تيناوي، يشجع على الاستثمار ويسعى إلى تخفيض معدلات الضريبة من دون أي محاباة لشريحة على حساب أخرى.

حزمةٌ من الإصلاحات الإيجابية برزت في السنوات الأخيرة، تقابلها جملةٌ من الملاحظات ذات صلة بقصور ضريبي في حالات أخرى، عرضها تيناوي ضمن مبدأ ضرورة تشجيع المنتج الزراعي والصناعي المحلي، بما يضمن الحصول على واردات أكبر باعتماده منتجاً تصديرياً يفي بغرض تأمين القطع الأجنبي بدلاً من استنزافه، حيث إن ما بدا واضحاً اليوم ضمن الموازنة العامة لعام ٢٠٢٤ اعتمادها الكبير على الضرائب وبنسبة أيضاً على الحوالات، لكن حتى اليوم يبدو التحصيل الضريبي غير مكتمل لجهة اعتماده على ذوي الدخل المحدود، ممن باتوا الأكثر التزاماً به، مقابل التهريب الكبير من قطاع الأعمال.

نعم.. البحث عن أصل المشكلة وكيفية حلها هو الأصعب من النظر إلى واقع المشكلة برأي تيناوي، فالمشكلة تكمن في ازدياد حجم العجز في الموازنة العامة، ومن أهم ما يمكن الإشارة إليه فيما يتعلق بالحل الجذري لهذا العجز يكمن في تحقيق الإصلاح الضريبي الحقيقي الواقعي المستند إلى أرضية صلبة، بتشجيع المستثمرين وطمأنتهم بشأن الإعفاءات الضريبية، حيث إن ما تم تداوله ضمن المرسوم ٨ لعام ٢٠٢٢ وتعديلاته من إعفاءات ضريبية غير كافية لتشجيع الاستثمار برأي تيناوي، لذا يجب تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين والبيروقراطية، وبالتالي لا بد من إعطاء مزايا أكبر للمستثمر، لأن أكثر ما يقلقه اليوم هو الضريبة، التي سيتم اقتطاعها منه لاسترداد رأس المال بسرعة.

ترشيد الإنفاق هو سياسة قائمة، كما أن هناك إجراءات أقرتها الحكومة له، في وقت أن مكافحة الفساد هي الأهم من الترشيد برأي تيناوي، وجميعنا يقرأ في الصحف فروقات الأسعار وملفات فساد تحتاج إلى مراقبة ومحاسبة ضمن مفاصل مهمة، لتكون ذات جدوى.

■ سيروب: انخفاض الإيرادات العامة وعدم الكفاءة في الإنفاق العام هو جوهر المشكلة

■ تيناوي: موضوع الإصلاح الضريبي كان ولا يزال مطلباً حيوياً للسلطة التشريعية

نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي

عام 2010	عام 2022
%13,8	%5,5

إشـراقات

العولمة المتوحشة والإرهاب الاقتصادي الدولي «٣»

من أهم سمات الإرهاب الاقتصادي الدولي، أنه يُمارس من قبل دول تصف نفسها بالشرعية ولا تغيب عن ممارسات تطبيقه آلياته الجاسوسية والمخابراتية السرية، وعلى الأخص عندما يُمارس تحت اسم القانون وبغطاء من تكتلات ومنظمات ومؤسسات دولية، فما نعيشه اليوم من أحداث محلية وإقليمية ودولية ما هو إلا انعكاس لترسيخ مصالح حلفاء اليوم تجاه مصالح الشعوب الأخرى. فالاقتصاد العالمي ما زال حتى اليوم يعاني من ذيول الأزمة المالية الاقتصادية التي انفلتت عام (٢٠٠٨)، والتي تجسدت عموماً بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وبالزيادة الكبيرة في معدلات الفقر والبطالة.

فأسباب معظم الحروب العالمية والإقليمية والمحلية، تعود في جذورها لأسباب تتعلق بالأزمات الاقتصادية والمالية الدورية وغير الدورية للنظام الرأسمالي، وآخرها يعود إلى الربع الأخير من القرن الماضي لعام (١٩٧٠) عندما تنصلت الولايات المتحدة الأميركية من قاعدة (بريتون وودز (١٩٤٤) وقامت بفك الارتباط بين الدولار الأميركي والذهب، الأمر الذي تسبب بتكرار حدوث الاختلالات المالية والاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي، وتعمق وتعقد العوامل التي من شأنها أن تفاقم هذه الاختلالات بين قطاع المال والقطاعات الإنتاجية السلعية، وخاصة في عام (١٩٩٩)، عندما عاد وسمح الكونغرس الأميركي للبنوك التجارية بالعمل والنشاط الاستثماري الذي تكتنفه الكثير المخاطرة بعد أن كانت ممارسة هذا النشاط مقتصرة على البنوك الاستثمارية المختصة منذ عقد الثلاثينيات من القرن الماضي عقب انفلات أزمة الكساد العالمي الكبير عام (١٩٢٩)، فاختلطت منذئذ الأوراق وعمت الفوضى في النشاط الاقتصادي وتتالت الأزمات، وتكرر بالتالي البحث عن الحلول خارج حدود العالم الرأسمالي.

في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وفي إطار ذلك، بدأت دول العالم الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية باتخاذ الإجراءات اللازمة التي تضمن استمرار تطورها الاقتصادي قبل وبعد أن حذرهم منها الاقتصادي الأميركي رافي باترا عام (١٩٨٦)، وقد بدأت بالتوازي مع ذلك بتصدير عوامل هذه الكارثة إلى خارج الحدود، ليشهد العالم آنذاك حربي الخليج الأولى والثانية ومن ثم الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا ومن ثم أحداث أيلول (٢٠٠١)، وتبعاتها المتوقعة والمرسومة والمخططة بدقة، والتي تجسدت باحتلال العراق، وما بعد ذلك من حروب وأحداث ما زالت مستمرة حتى اليوم، من خلال الأزمات، ومن ثم الحروب التي هي ليست سوى نتيجة ومحصلة طبيعية لممارسات النظام الرأسمالي الجامح، لأنها تكمن أصلاً في طبيعته وتقبع أساساً في جوهره.

ومن الأنواع والأشكال الأخرى للإرهاب الاقتصادي الدولي، فرض العسكرة وتأجيج سباق التسلح، وبالتالي إجبار الدول على شراء السلاح الذي تنتج معظمه الولايات المتحدة والدول الغربية، والذي لا يقل بشاعة عن ممارسات الهيمنة على البورصات وحركة ووجهات رأس المال، والتحكم بتجارة المنتجات التكنولوجية والسلع الضرورية والغذائية، وتسييس الائتمان الدولي وفرض القيود الجمركية الانتقائية، عدا هيمنة وممارسات الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تشير الإحصائيات إلى أن (٨٥ بالمئة) من تجارة المواد الغذائية و(٩٠ بالمئة) من تجارة المواد الخام الزراعية و(٩٥ بالمئة) من تجارة المواد المعدنية والخامات، يتم تصديرها عن طريق هذه الشركات. وعلى الرغم من صعوبة إثبات الإرهاب الاقتصادي من الناحية القانونية، بحجج حماية المصالح الوطنية أو القومية، إلا أنه يمارس على أرض الواقع على نطاق واسع بأوجه مختلفة، ليس أسوأها الحصار والعقوبات الاقتصادية، بل يطول حتى التأثير في قيمة العملة الوطنية والإضرار بالتجارة الخارجية للدول المستهدفة، كما الأمر بالنسبة للقطر العربي السوري، وكما الأمر بالنسبة للتواطؤ الأميركي الغربي الخليجي المتعدد الأطراف في تخفيض السعر العالمي للنفط بهدف الإضرار باقتصادات مجموعة محددة من الدول والضغط على مواقفها السياسية، على رأسها روسيا وإيران.

لقد أصبح من الواضح اليوم علاقة أنشطة اقتصاد الظل الأسود أو الاقتصاد الخفي بالإرهاب الاقتصادي والمسلح المحلي والإقليمي والدولي، حيث إنه لتحقيق أهداف سياسية محددة تسكت أو تغطي حكومات وأجهزة استخبارات دولية على الكثير من هذه الأنشطة، وربما تغذيها بالسر، لتذهب ربوع مثل هذه الأنشطة إلى تمويل أعمال إرهابية في هذا البلد أو ذاك.

وخير مثال على ذلك الغموض الاستخباراتي الذي يكتنف مسألة المصادر الحقيقية لتمويل التنظيم الإرهابي المسمى (داعش) في سورية والعراق، وهو الذي يمارس علناً تجارة الرقيق والمخدرات وبيع الأعضاء البشرية لتمويل أعماله الإرهابية، عدا الأموال الطائلة التي يجنيها من سرقة أرزاق وأموال ومحاصيل ونفط الشعب السوري على مرأى من الجميع، وعدا مصادر تمويله الأخرى من حكومات ومنظمات وشخصيات تعرفها بالتأكيد أجهزة الاستخبارات الأميركية والغربية، التي من بينها أعضاء في تحالف دولي يدعي الحرب على (داعش) والإرهاب، ضاربة عرض الحائط بتواقيعها على الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب لعام (٢٠٠٠).

فكيف لتنظيم إرهابي مثل (داعش)، يُحاربه ويلاحقه تحالف دولي وعشرات الأجهزة الاستخباراتية العالمية أن يُصبح من الأفضل تمويلاً في العالم، بموازنة تقديرية تزيد حالياً على ملياري دولار، تمكنه من دفع رواتب نحو (٦٠) ألف إرهابي، دون أي اعتراض أو تدقيق من أي جهة رقابية دولية؟ وكيف يمكن لهذا التنظيم أن يستخرج وينقل ويهرب ويبيع النفط المسروق من آبار الدولتين السورية والعراقية دون أن تلحظه استخبارات وطائرات التحالف، ودون أن يضبطه خفر الحدود التركية وغير التركية، ودون أن ترصده كاميرات الأقمار الصناعية التي تملأ الفضاء الخارجي.. أليست هذه تساؤلات مشروعة لنستنتج: من هو الذي يصنع ويدعم الإرهاب في العالم؟

■ د. عابد فضلية- كلية الاقتصاد-جامعة دمشق